

Distr.
GENERAL

A/53/573/Add.1
17 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام

إضافة

موجز

هذه الإضافة للتقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/573) مقدمة وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢١٤/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بأن يؤخذ في الاعتبار تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن الزيادة في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/53/829، المرفق).

ويستند تقرير المكتب إلى تحليل تفصيلي لعملية التطوير والتنفيذ، وتتمشى استنتاجاته مع البيانات التي صدرت فيما مضى عن الأمين العام فيما يتعلق بسوء التقدير المبدئي لمدى الجهد المطلوب، وما اتصل بذلك من عدم توافر الموارد الداخلية اللازمة لإتمام المشروع بنجاح.

وترد تعليقات الأمين العام على توصيات المكتب في المرفق.

وقد استعرض الأمين العام أيضا، في ضوء التعليقات والشواغل التي أعرب عنها المكتب، تقديرات الاحتياجات من الموارد التي اشتمل عليها التقرير المرحلي العاشر، وخلص إلى أنها تبدو كافية لإنجاز المهام المتصلة بالمراحل النهائية لتطوير وتنفيذ النظام. ومن ثم، يطلب الأمين العام الموافقة على المبالغ المتبقية اللازمة لفترة السنتين الحالية، المقدرة بـ ٣,٢ مليون دولار.

أولا - تعليقات الأمين العام على تقرير مكتب خدمات
المراقبة الداخلية عن الزيادة في تكاليف عقد
تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل

١ - أحاط الأمين العام علما بالنتائج التي انتهى إليها مكتب خدمات المراقبة الداخلية، وهو يتفق إلى حد كبير مع المكتب في استنتاجاته، ولا سيما ما خلص إليه من أن الزيادة في تكاليف العقد الرئيسي لمشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل تتعلق أساسا بعدم توافر الموارد اللازمة داخل المنظمة للاضطلاع بالمهام المطلوبة. وكان الأمين العام قد أشار، في تقارير مرحلية سابقة، إلى هذه الصعوبات التي تتصل بسوء التقدير المستمر، منذ بدء المشروع، لمدى الجهد اللازم. ولم تكن التدابير التصحيحية المتخذة اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٤ كافية للتعويض عن أوجه القصور التي نشأت أثناء السنوات الأولى من المشروع. ومن الجدير بالإشارة أن المشاريع التي تتسم بدرجة تعقيد نظام المعلومات الإدارية المتكامل كثيرا ما تُنكب بهذا الوضع.

٢ - ويحيط الأمين العام علما بما خلص إليه المكتب من أن الزيادة في التكاليف كان يمكن تجنبها جزئيا، وإن كانت مع ذلك ضمن حدود معايير هذه الأعمال. وأحاط الأمين العام أيضا بالشواغل التي أعرب عنها المكتب فيما يتعلق بمدى استعداد المنظمة لتنفيذ المهام المتبقية في مواعيدها. فالواقع أن هذه المواعيد، كما ذكر أيضا في التقرير المرحلي العاشر، طموحة ومرهقة للغاية، والإدارة بصدد إعادة النظر في استراتيجيتها في ضوء هذه الشواغل، والتعجيل بإنجاز الخطط وتحديد الموارد من الموظفين الذين سيكلفون بهذه المهام. ومن جانب آخر، فإن الأمين العام يود التشديد على أن معظم الأهداف الوارد بيانها في التقرير المرحلي التاسع قد أنجزت بنجاح. فقد ثبت أن النظام يعتمد عليه وقادر على دعم عبء ثقيل من المعاملات المعقدة. كما أحرز نجاح في استحداث إصدارات وتحسينات جديدة، حسبما أكدته أيضا الخبران المستقلان في التقرير الذي أعد بناء على طلب الجمعية العامة (انظر A/53/662). وأكد الخبران المستقلان أيضا أنه لا تتوافر في الأسواق حتى الآن نظم أخرى يمكن أن تضاهي نظام المعلومات الإدارية المتكامل من حيث تلبيته للاحتياجات النوعية والفريدة للأمم المتحدة.

٣ - وأحاط الأمين العام علما بالآراء التي أعرب عنها المكتب والتي تضيد بأنه سيتعين على المنظمة مواصلة الاعتماد على المتعهد الرئيسي لفترة محددة من الوقت. وقد استعرضت الإدارة خططها ونفقاتها المتوقعة على النحو المبين في التقرير المرحلي العاشر، وخلصت إلى أنها تبدو دقيقة، وأن الحد الأقصى من مستوى المساعدة المطلوبة من المتعهد الرئيسي أثناء الفترة الانتقالية ومن غيره من المتعهدين من أجل وضع التقارير سيظل ضمن حدود التقديرات. وفي الوقت الراهن، يضطلع بالفعل موظفو الأمم المتحدة بمعظم أنشطة صيانة البرامج الحاسوبية، وسيعزز من تلك القدرة قدوم موظفين جدد يتوقع أن يبدأوا العمل خلال الأشهر القليلة القادمة، إلى جانب اضطلاع موظفي صيانة نظام المعلومات الإدارية المتكامل بتوفير تدريب إضافي.

٤ - وأحاط الأمين العام علما بتوصيات المكتب، حيث ترد تعليقاته على هذه التوصيات في المرفق. وتتمشى هذه التوصيات مع التوصيات التي صدرت من قبل عن المكتب نفسه، وعن مجلس مراجعي الحسابات، والخبيرين المستقلين. أما الإجراءات التي قررتھا المنظمة بالفعل، والوارد بيانها في المرفقات الثاني والرابع والخامس للتقرير المرحلي العاشر، فتتصدى الى حد كبير للشواغل التي أعرب عنها المكتب.

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

٥ - عقب النظر في النتائج والشواغل والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، خلص الأمين العام إلى عدم وجود حاجة إلى تنقيح تقديرات الميزانية اللازمة لإنجاز المشروع. وفي التقرير المرحلي العاشر، كان الأمين العام قد طلب اعتمادا إضافيا بمبلغ ٦,٥ مليون دولار لفترة السنتين الراهنة، ووافقت الجمعية العامة على مبلغ ٣,٣ مليون دولار، ريثما تتم في دورتها المستأنفة إعادة النظر في تقرير المكتب وتعليقات الأمين العام ذات الصلة. ويرى الأمين العام أن الموارد المطلوبة كافية.

٦ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن:

(أ) تحيط علما بخطة العمل ومستوى الموارد اللازمة لإنجاز مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل، على النحو المبين في التقرير المرحلي العاشر للأمين العام؛

(ب) توافق على طلب أموال إضافية لإنجاز المشروع بتكلفة مجموعها ٧٧,٦ مليون دولار؛

(ج) تلاحظ أن المبلغ الإضافي اللازم لإنجاز المشروع ، وقدره ٩,٥ ملايين دولار، يتضمن ٣ ملايين دولار لن تلزم حتى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

(د) توافق على أن يُخصَّص تحت الباب ٢٧ دال من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مبلغ لمشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل قدره ٣,٢ مليون دولار.

المرفق

تعليقات الأمين العام على التوصيات الواردة في تقرير
مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن مراجعة حسابات الزيادة
في تكاليف عقد تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل

التوصية ١: تبادر الإدارة، على سبيل الاستعجال، الى وضع استراتيجية تنظيمية شاملة وخطة تفصيلية - وتعميمها على جميع الإدارات والمكاتب المستعملة - لتنفيذ الإصدار ٣ المنقح والإصدارين ٤ و ٥، وتطبيق النظام بصورة فعالة في مؤسسات المنظمة.

١ - تتفق الإدارة مع هذه التوصية التي تتمشى مع خطة عملها. وقد تم تنفيذ النسخة المنقحة من الإصدار ٣ في المقر في ١ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويجري في الوقت الحالي استعراض خطة تنفيذ الإصدار ٣ في المكاتب الواقعة خارج المقر، التي تشتمل على قائمة بالمهام التي يتعين إنجازها، وذلك لمراعاة الاحتياجات النوعية لكل مركز عمل، كما يجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة لبدء تشغيل هذا الإصدار في مراكز العمل الثلاثة الأولى.

٢ - ومن المنتظر أن توضع خطط تنفيذ الإصدار ٤ في شكلها النهائي بحلول منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩، حال بلوغ اختبار البرامج الحوسبية مرحلة متقدمة. والاختبارات جارية، بيد أنه لا ينتظر أن ينجز المتعهد الأجزاء المتبقية من البرامج الحوسبية قبل منتصف أيار/مايو ١٩٩٩.

٣ - ويجري إنجاز البرامج الحوسبية للإصدار ٥ على دفعات، وسيحدد تنفيذ مختلف الاستخدامات لدى إنجاز المكونات المختلفة. وقد تم بالفعل إنجاز أحد المكونات، وسيصبح جهازا للتشغيل بحلول آذار/مارس ١٩٩٩. ومن المنتظر إنجاز آخر البرامج المتعلقة بالاستخدامات قرب نهاية أيار/مايو ١٩٩٩. وسيجري تنفيذ هذه الاستخدامات على دفعات طوال عام ١٩٩٩، وسيشكل جزءا من مراحل تطوير البرامج الحوسبية، المقرر إجراؤها بصفة منتظمة.

٤ - وسوف تعتمد اللجنة التوجيهية هذه الخطط وتعممها رسميا على جميع رؤساء المكاتب المعنية. وكجزء من هذه الاستراتيجية والخطة، تبادر الإدارة الى:

(أ) إعادة إصدار طبعة مزيّدة من نشرة الأمين العام ST/SGB/276 بحيث:

١' يحدد بوضوح أين تنتهي المسؤوليات وتبدأ المساءلة عن تنفيذ إصدارات النظام المتبقية؛

٢٠٠٠ '٢' يكفل تحديد الموارد المناسبة من الموظفين وتدريبهم وتفرغهم لتنفيذ المهام؛

٢٠٠٠ '٣' يوضع نظام رصد فعال لكفالة معالجة مشاكل التنفيذ حال ظهورها؛

٥ - ولا يبدو أن هناك أي ضرورة لتنقيح النشرة أو إعادة إصدارها. بيد أنه يجري تعميمها من جديد على جميع رؤساء المكاتب المعنية لكفالة أن يكونوا على علم تام بها، ومسؤولين مسؤولية كاملة عن أنشطة التنفيذ والتشغيل المتصلة بالنظام.

٦ - وسيطلب إلى كل مكتب إعداد خططه التنفيذية، بالتنسيق مع المقرر، وتقديم تقرير شهري إلى اللجنة التوجيهية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل بشأن التقدم المحرز والمسائل المعنية. وسيجري استعراض الاحتياجات من الموارد اللازمة لتشغيل النظام وصيانته ودعمه أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، سواء في المقر أو في المكاتب الواقعة خارج المقر، وذلك في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لتلك الفترة.

(ب) نقل مسؤولية تنسيق وتنفيذ التدريب على استخدام النظام من فريق مشروع النظام إلى مكتب إدارة الموارد البشرية. وينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية أن يضع، بالتعاون مع الإدارات المستعملة الأخرى وفريق المشروع، خطة شاملة للتدريب على استخدام النظام، على أن يوفر لهذا المكتب ما يكفي من الموارد للاضطلاع بهذه المهمة؛

٧ - سيجري إدماج التدريب على النظام في برنامج المنظمة العادي للتدريب. وقد وضع برنامج تدريب موسع كجزء من أنشطة تطوير وتنفيذ النظام. وستقع مسؤولية وضع المحتوى الفني لهذا البرنامج التدريبي وتنفيذه، فضلا عن وضع المواد التدريبية واستكمالها، على عاتق المكاتب المعنية (مكتب إدارة الموارد البشرية؛ ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية؛ والخزانة؛ ومشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل) والدوائر المناظرة بالمكاتب الواقعة خارج المقر. وستضطلع هذه المكاتب ودائرة التطوير الوظيفي التابعة لمكتب إدارة الموارد البشرية، التي ستتولى تنسيق وتوفير الدعم التنفيذي للتدريب، بوضع استراتيجية شاملة لهذا البرنامج التدريبي. ويجري اعتماد الموارد اللازمة لهذا التدريب ضمن ميزانية كل مكتب في إطار إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

التوصية ٢: تبادر الإدارة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز مهام الصيانة ودعم المستعملين من خلال:

(أ) إعادة النظر في الحالة الراهنة لمهام الصيانة والدعم من حيث الاحتياجات الطويلة الأجل للمنظمة؛

(ب) وضع استراتيجية وخطط مناسبة لهذه المهام؛

(ج) تحديد ما ينبغي للمنظمة أن تقوم به بالضبط من أدوار ومسؤوليات فيما يتعلق بالمهام والآليات تحقيقا لكفاءة التنسيق، ليتسنى بذلك ضمان تلبية احتياجات المستعملين؛

(د) ضمان توفير المستوى الكافي من الموارد لتنفيذ الخطة المعتمدة.

٨ - تتفق الإدارة مع هذه التوصية. ويجري الاضطلاع باستعراض ضمن إطار إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مع مراعاة توصية مشابهة قدمها الخبيران المستقلان أيضا (التوصية ٧).

التوصية ٣: تبادر الإدارة، بغية الاستفادة من كافة إمكانات النظام، الى دعوة جميع مديري الإدارات الى أن يستعرضوا أساليب العمل القائمة وأن يحددوا إمكانات زيادة تبسيط العمليات الإدارية بغية تحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

٩ - تتفق الإدارة مع هذه التوصية. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري ترتيب الأنشطة التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها فيما يتصل بالنظام حسب أولويتها، حتى يمكن توجيه الموارد للمهام الأشد ضرورة. وعلى مدى الـ ١٢ شهرا القادمة ستوجه الأولوية إلى إنشاء الهيكل الكامل للصيانة والدعم وبدء تشغيله، وإلى تنفيذ الإصدارات ٣ و ٤ و ٥ في المكاتب الواقعة خارج المقر. وبالتوازي مع هذا، سيستمر، في إطار قوة العمل المعنية بالموارد البشرية، استعراض عمليات النظام وتحسين سبل استخدامه. وقد وضعت عمليات التبسيط في الاعتبار لدى تحديد بعض استخدامات الإصدار ٣، التي يجري تنفيذها في بداية عام ١٩٩٩، وبعض السمات التي يجري تصميمها في كشوف المرتبات. وتهدف التغييرات الأخرى، التي اعتبرت مستصوبة ويمكن إدراجها في النسخة المقبلة من البرامج الحوسبية، إلى تحقيق مزيد من عمليات التبسيط. ومن ثم، فمن المنتظر ألا يمكن رسميا وضع برنامج مستمر لتنفيذ هذه التوصية إلا لدى الانتهاء من معظم أنشطة التنفيذ.

- - - - -